معالجة جادة لإشكاليات متداخلة

أبو الفضل الإسناوى

مساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

لما كانت السياسات الخارجية للدول تشكل عصبا مهما فى العلاقات السياسية الدولية، فقد تركز اهتمام الدراسة الأولى من هذا العدد على تحليل دور السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا بعد ٣٠ يونيو، حيث جاءت تلك الدراسة، التى أعدها الدكتور سامى السيد أحمد، مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة، بعنوان "الدور المصرى فى إفريقيا بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣"، لتناقش، عبر مستويات مختلفة، الأهداف والمصالح المصرية فى إفريقيا، والتحركات المصرية بعد ٣٠ يونيو لاستعادة الدور المصرى الفاعل فيها، ثم آفاق هذا الدور فى تلك القارة.

وانطلاقا من نظرية الدور فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، تسعى الدراسة إلى فهم العوامل المختلفة التى تؤثر فى الدور المصرى فى إفريقيا، سواء كانت داخلية أو خارجية. كذلك، تسترشد الدراسة باقتراب المصلحة الوطنية على أساس أن هناك ارتباطا كبيرا وتداخلا بين الأهداف والمصالح المصرية فى القارة الإفريقية، والتى كان من أهمها محاربة الإرهاب، ومواجهة التهديدات الأمنية المختلفة، وتمثيل إفريقيا فى مجلس الأمن الدولى، بالإضافة إلى مساعدة الدول الإفريقية فى تسوية وحل الصراعات.

ومن الحقائق الجديرة بالتنويه هنا، والتى تطرقت إليها تلك الدراسة بالتفصيل، أن مصر تحركت بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ فى ثلاثة مسارات متوازية لإدارة التنافس الدولى داخل القارة الإفريقية، والتقليل من آثاره السلبية. فكان المسار الأول، الذى اتسم بالجدية منذ البداية، هو محاولة تكثيف الوجود المصرى فى القارة، والارتباط النشط بمعظم دولها، وملء أى فراغ قد تستغله إسرائيل أو غيرها للإضرار بالمصالح المصرية. وتمثل المسار الثانى فى إقامة شبكة من العلاقات مع القوى الدولية، حتى لا تكون مصر حكرا على طرف دولى بعينه. وتمثل المسار الثالث والأخير فى مواصلة العمل بفاعلية داخل الاتحاد الإفريقى.

أما الدراسة الثانية، التى أعدتها فاطمة أمحمدى، باحثة الدكتوراه فى الدراسات الاستراتيجية والأمنية بجامعة صالح بوبنيدر قسنطينة ٣ بالجزائر، فتتناول قدرات مجموعة دول "البريكس" الاقتصادية التى من خلالها أقبلت تلك الدول على إنشاء بنك للتنمية، وصندوق الاحتياطى اللذين يشكلان مع بعضهما رصيدا ماليا مقداره مئتا مليار دولار. وترى الدراسة أن الإعلان عن فكرة إنشاء بنك التنمية لمجموعة "البريكس" تجسد فى إطار العمل على العلاقات البينية بين دول "البريكس" فى بناء التنمية من أجل إقامة نظام احتياطى يحمى دول الأعضاء فى المجموعة من تقلبات الاقتصاد العالمى.

وعلى الصعيد السياسى، أكدت الدراسة أن مجموعة "البريكس" قد اتخذت عدة مواقف فى مناسبات عديدة، حيث اتفقت على مواقف موحدة بشأن القضايا الدولية الرئيسية. على سبيل المثال، إعلان ضرورة الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولى، سعيا لتحسين تمثيل أصوات ومصالح الاقتصادات الصاعدة، كما عارضت هذه المجموعة عسكرة النزاع فى سوريا.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول إن الهدف الرئيسى الذى سعت إلى تحقيقه مجموعة "البريكس" من تأسيسها بنك التنمية هو إنشاء هيكل دولى جديد مواز لصندوق النقد الدولى، تعمل من خلاله على تغيير منحى العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق انتقال العلاقات الدولية من مستوى الهيمنة على المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية إلى العمل على خلق نهج اقتصادى متعدد الأقطاب اقتصاديا، قد يتحول إلى الجانب السياسى، وبالتالى متعدد الأقطاب فعليا.

أما الدراسة الثالثة، التى أعدها دكتور محمد بوبوش، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الأول بوجدة بالمغرب، فقد ركزت على "مستقبل المحكمة الجنائية الدولية". وتكمن أهمية تلك الدراسة فى أنها تجيب عن تساؤل مهم يتعلق بتأثير الانسحابات فى قدرة المحكمة فى تحقيق الأهداف التى أسست من أجلها، أو عدم قدرتها على التأقلم مع الأوضاع الدولية، وتقلب العلاقات بين الدول.

وفقا للدراسة، فقد يؤدى فشل ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لولايتها القضائية خارج القارة الإفريقية إلى التعجيل بالخروج الجماعى للدول الإفريقية منها، والذى من شأنه أن

يجعل المحكمة أقل أهمية حتى فى المشهد العالمى، خاصة فى ظل الاعتراضات التى تصدرها الدول الإفريقية عن أداء المحكمة، والتى من أهمها أن المحكمة تركز على القارة الإفريقية دون غيرها. لكن على الرغم من عدم الاتفاق الإفريقى على القرار النهائى بشأن الانسحاب الجماعى، فإن الدول شبه استقرت على الانسحاب، ولكن ينقص الآلية والتوقيت.

ورغم تهديدات الانسحاب، والتحيز الواضح للمحكمة، وافتقارها إلى الموضوعية، نتيجة لعدم المساواة السياسية العالمية من قبل القوى التى تتحكم فى المنظمة التى تتبعها المحكمة، فإن مستقبل المحكمة الجنائية الدولية يبقى رهين نجاح الدول فى تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن نظامها.

أما الدراسة الرابعة، التى أعدها الدكتور مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، أستاذ علم السياسة بجامعة طرابس، فقد جاءت بعنوان "تأثير الهجرة غير الشرعية فى العلاقات الإيطالية – الليبية" لتناقش العوامل المؤثرة فى العلاقات السياسية والأمنية الإيطالية – الليبية، والسيناريوهات المحتملة للعلاقات بين البلدين، مع التعمق فى تداعيات مشكلة الهجرة غير الشرعية، وتأثيرها فى مستقبل العلاقات بين الدولتين، خاصة أن ليبيا قد تتحول من مجرد بلد للعبور إلى بلد يتم فيه توطين الأفارقة.

ومن الحقائق الجديرة بالتوضيح، والتى تطرقت لها تلك الدراسة بالتفصيل، أن إجمالى عدد المهاجرين غير الشرعيين فى عام ٢٠١٧ يعد منخفضا مقارنة بعام ٢٠١٦. وقد ذكرت الدراسة أن من أهم أسباب التراجع فى معدل الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا زيادة مستويات التنسيق بينها وليبيا، وتوقيع العديد من الاتفاقيات ذات الأبعاد الأمنية والتقنية. وعلى الرغم من أن العلاقات السياسية والأمنية الإيطالية – الليبية تعكس بعدا ثنائيا فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية –كما تشير الدراسة– فإن كلا البلدين أكد أهمية البعدين الإقليمى والعالمى لمشكلة الهجرة غير القانونية، لاسيما ضرورة مساعدة الدول المصدرة للهجرة فى ضبط حدودها.

وأخيرا، تقدم المجلة فى هذا العدد دراسة تحسب على النظم السياسية أكثر من العلاقات الدولية. فعلى أساس أنه لا يمكن الفصل بين دراسات النظم السياسية، والعلاقات الدولية، خاصة إن كانت الأولى تتعلق بمؤثر داخلى تحول إلى فاعل دولى، فقد كان من الضرورى أن تسهم المجلة فى فهم أكثر عمقا لتنظيم الإخوان الذى تم توظيفه من قبل دوائر إقليمية ودولية سعت إلى زعزعة الاستقرار فى الداخل المصرى. من هنا، جاءت الدراسة الخامسة والأخيرة، التى أعدتها دكتورة شيرين محمد فهمى، الحاصلة على الدكتوراه فى النظم السياسية المقارنة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، لتناقش "تحولات الرأى العام والتغير فى هيكل الفرص السياسية فى مصر (دراسة حالة تنظيم الإخوان)"، حيث تتناول تلك الدراسة أثر التحول فى توجهات الرأى العام على تغيير هيكل الفرص فى مراحل الانتقال السياسى، بالتطبيق على فاعل محدد، هو تنظيم الإخوان فى مصر، على خلفية ما شهده التنظيم من فترات للصعود عقب ٢٥ يناير، وفترات للهبوط عقب ثورة ٣٠ يونيو، ومحاولة العودة إلى الحياة السياسية مرة أخرى.

وقد أكدت الدراسة أن عدم قدرة الفواعل السياسية على الحفاظ على التأييد والدعم الشعبى قد يؤثر سلبا فى نافذة فرصها السياسية، وهو ما اتضح من تجربة تنظيم الإخوان فى مصر. وانتهت الدراسة إلى تزايد المؤشرات المعبرة خلال تفاعلات عام ٢٠١٧ عن اتساع الرفض المجتمعى للإخوان، لاسيما فى ظل التقارب بين هذا التنظيم، الذى بدا أكثر عنفا، والجماعات المسلحة المحلية والعابرة لحدود الدولة، التى نفذت عمليات ضد قوات الجيش والشرطة، وضد أفراد مدنيين. وطرحت الدراسة سيناريو مهما، يتصور أن ينقسم تنظيم الإخوان داخل مصر وخارجها إلى جماعتين، إحداهما تضم متشددين من أنصار استمرار نهج الصدام مع الدولة، سواء بالتحالف مع القوى المناوئة فى الداخل، أو القوى الغربية فى الخارج، وهو ما يؤكد خطورة تنظيم الإخوان كفاعل مهدد تجاوز حدود الدولة.

■ ■ ■